المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

ERTC The Egyptian Research and Training Center

تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

التعريف ببعض قواعد البيانات في ميادين العلوم الأجتماعية
عبد الحميد عبد اللطيف - أسماء أحمد عبد الغفار

شبابنا والعنف: الداء والدواء
ثريا سيد عبد الجواد

دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية: دِرَاسَةٌ إمبريقية علَى المركز المصري لحقوق المرأة
أسماء مجدي علي حسين

الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجاليات المهاجرة: دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر
حسناء العربى

اللفظ، الرمز والمعنى وانعكاساتها على الكتابة الحائطية واللافتات في الحراك الشعبي الجزائري :دراسة حول المصطلح الشعبي 'يتنحاو قاع'
أحمد بن عزة - بدير محمد

إسهام نظرية الانشطة الروتينية فى فهم الجرائم السيبرانية: دراسة استطلاعية
مروة سليمان علي

عرض كتب Book Review
ريهام محيي الدين - نيرة علوان

حوار الأجيال د.علياء شكري
المحاور: عائشه حسنى عند النور

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد السادس
أكتوبر ٢٠٢٢

دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية: دِرَاسَةٌ إمبريقية علَى المركز المصري لحقوق المرأة

أسماء مجدي علي حسين

مدرس مساعد – معهد التخطيط القومي

الملخص

يهدف البحث بشكل رئيس إلى الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المصرية سياسيًّا؛ فاعتمد البحث على تطبيق استمارة الاستبيان على عينة طبقية عمدية من العاملين بالمركز المصري لحقوق المرأة بكورنيش النيل – المعادي؛ بالأضافة إلى تطبيق دليل المقابلة على عينة من النساء المترددات على المركز المصري لحقوق المرأة. وتوصل البحث إلى أن المركز المصري لحقوق المرأة رسم تشكيلات واضحة لمفهوم التمكين السياسي للمرأة لدى العاملين به، حيث يُعرف بأنه جعل المرأة ممتلكة القوة والقدرة السياسية لتكون عنصرًا فاعلًا في التغيير، وتمثّلت أبرز البرامج والأنشطة المُساهمة في تحقيق فعالية أكبر في مجال التمكين السياسي للمرأة بالمركز في برنامج المرأة والتحول الديمقراطي؛ الذي يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة المصرية في: الحياة السياسية، ولجان المرأة، والنقابات المهنية؛ لتفعيل اختيار النساء كمرشحات وقياديات وزيادة مهارتهن السياسية، ومن أبرز المعوقات المواجهة للمركز المصري لحقوق المرأة:(المعوقات المتصلة بالموارد المالية والتمويلية، والمعوقات الراجعة للمرأة المُستهدفة من المركز لتمكينها سياسيًّا، والمعوقات المجتمعية).

الكلمات الدالة: منظمات المجتمع المدني، التمكين السياسي، للمرأة المصرية، المركز المصري لحقوق المرأة"

Role of Civil Society Organizations in The Political Empowerment of Egyptian Women: An Empirical Study on The Egyptian Center for Women`s Rights

Asmaa Magdy Ali

Assistant Lecture- Institute of National Planning

Abstract:

The research aims to reveal the role of civil society organizations in the political empowerment of Egyptian women. The research relied on the application of a questionnaire form to a studied stratified sample of workers at the Egyptian Center for Women's Rights in the Nile Corniche / Maadi; In addition to the above, the questionnaire was applied to a sample of women attending the Egyptian Center for Women's Rights.

The research concluded that the Egyptian Center for Women's Rights drew apparent formations for the concept of political empowerment of women among its employees by making women possess political power and the ability to be active agents of change. And among the most prominent programs and activities that contribute to achieving greater effectiveness in the political empowerment of women in the Center. Represented in the Women and Democratic Transition Program, which aims to increase the participation of Egyptian women in political life, women's committees, and trade unions, to activate the choice of women as candidates and leaders and increase their political skills. Among the most prominent obstacles facing the Egyptian Center for Women's Rights are: (obstacles related to financial and financing resources, the obstacles facing women targeted by the center for their political empowerment, and societal obstacles).

Keywords: civil society organizations, political empowerment, Egyptian women, Egyptian Center for Women's Rights.

مدخل إلى إشكالية البحث:

في ظل تنامي وتزايد دور منظمات المجتمع المدني في تدويل قضايا المرأة، وتمكينها من مجمل حقوقها الإنسانية في مجالات الحياة كافة خاصةً المجال السياسي بالمجتمعات الحديثة المتطورة؛ من خلال إسهامها الفعال في حركة التغيير من أجل إقرار مجتمعات ديمقراطية قائمة على احترام الحقوق الإنسانية للمرأة، ومتشبعة بمبادئ المساواة بين الجنسين من ناحيةمع احتلال مصطلح التمكين مكانة بارزة في الأجندة العالمية خلال تسعينيات القرن العشرين؛ حيث نصّت المادة الثالثة عشرة من إعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة ١٩٩٥ على ما يلي: "إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة وأمور السياسة لتحقيق المساواة والتنمية والسلم" (وثيقة الأمم المتحدة، ١٩٩٥: ٣)؛ كما صدر فيمشروع تقييم الأهداف الإنمائية للألفيةأن "لا تمكين من دون حقوق، ولا حقوق من دون ممارسة سياسية" من ناحية أخرى (Gita Sen,2015).

ومع تأكيد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في العالم العربي فإن النساء في العالم العربي لم يحققن كامل إمكاناتهن، وما زلن محرومات من المساواة في الفرص (المكتب الإقليمي للدول العربية،٢٠٠٦: ١).

بناءً عليه؛غدا التمكين السياسي للمرأة من أهم القضايا التي تسعى الحكومات لتحقيقه من خلال إزالة العوائق القانونية وتغيير السياسات؛ حيث أصدرت الحكومة المصرية عام٢٠١٥ "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠"، ونص الهدف الخامس فيها على:"تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات"؛ وذلك من خلال القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات كعامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، ولا يمكن تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة دون كفالة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية؛ مثل: الأرض والممتلكات للمرأة، أو دون ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية بالأضافة إلى تعزيز السياسات والتشريعات التي تشجع على تقلد النساء مناصب قيادية(UNDP,2021).

على هذه الخلفية ظهر المجتمع المدني كبديل يسمح -أكثر من غيره- بتقديم تنمية حقيقية للمجتمع عامةً وللمرأة على وجه الخصوص؛ حيث صار المجتمع المدني أحد القنوات الفاعلة لتفعيل المشاركة الاجتماعية والسياسية، وبخاصة للفئات التي تتعرض للتهميش ومنها المرأة؛ حيث يمكن أن يساعد في إزالة كل صور التمييز ضدها لصناعة حياة أكثر استقلالاً (أحمد زايد، ٢٠٠٧: ٣).

ومن ثم أصبح ينظر للمجتمع المدني بأن عليه دورًا أساسيًّا لكي يساير التوجهات الدولية الساعية إلى تحقيق التمكين السياسي للمرأة خاصةً بعدما سجلت سنوات آخر القرن العشرين انتصارات قانونية (UNFPA; 2006: 12)؛ لإنهاء التمييز بين الجنسين وانتهاكات الحقوق بسبب الجنس؛ من خلال

معاهدات حقوق الإنسان بدءًا من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ التي صاغتها الحكومات متأثرة بالحركة النسائية العالمية خلال عقود عديدة من القرن ذاته(تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠١٤: ٢٠) ولأن أولى الخطوات الضرورية من أجل تعزيز التمثيل والمشاركة السياسية الفعالة للمرأة هو زيادة الوعي بدورها وتدريبها؛ صار لزامًا على منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا حقيقيًّا كما جاء في المؤتمر الرابع للمرأة ١٩٩٦ الذي أوصى بضرورة زيادة المنظمات غير الحكومية للدفاع عن قضايا المرأة والحد من الصراعات بين الرجل والمرأة، وذلك لحماية الحقوق الإنسانية.

ومن ثم؛ فإن إدخال المرأة المصرية إلى المعترك السياسي بحاجة إلى جهد كبير مزدوج من أجل إحداث تغييرات سواء للمرأة ذاتها أو للنظرة المجتمعية نحوها؛ من أجل تهيئة دخولها المجال العام كلاعب سياسي.

وعليه؛ أبدى بعض منظمات المجتمع المدنى اهتمامًا خاصًّا بملف المرأة وتمكينها سياسيًّا بوصفها حلقة وصل بين السلطة السياسية والمواطنين خاصةً في ظل الثقافة التشاركية الجديدة التي أضحت تجمعها مع الحكومة والقطاع الخاص؛ فسعت إلى تشكيل حركة فعلية للضغط على صناع القرار السياسي لإدخال تعديلات على المنظومة التشريعية المصرية بهدف تجسيد التمكين السياسي للمرأة واقعيًّا.

وفي إطار ذلك أصدر المجلس القومي للمرأة في مارس ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠؛ التي نصّت على: التزام مصر بحقوق المرأة ووضعها موضع التنفيذ وفقًا لما أقرته المواثيق الوطنية وعلى رأسها دستور ٢٠١٤ والاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية التي التزمت بها مصر، وذلك من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها بما في ذلك التمثيل النيابيعلى المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب(المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧:١٩).

وفي ضوء هذا التصور يمكن القولإن التمكين السياسي للمرأة المصرية يتطلب التعاون بين كافة الأطراف المعنية، وخاصةً منظمات المجتمع المدني التي تعد حلقة وصل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ كما أنها تؤدي دورًا جوهريًّا في مجال التمكين بكافة أشكاله، سواء الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي للمرأة بغية تغيير وضع المرأة والأسرة.

بناءً عليه؛ يمكن تحديد إشكالية الدراسة الحالية في تساؤل مؤداه: ما الدور الذي يقوم به المركز المصري لحقوق المرأة في التمكين السياسي للمرأة المصرية؟

ومن هنا تتمثل أهمية البحث الحالي من الناحية النظرية في سد ثغرة في التراث الثقافي لتفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية من خلال منظمات المجتمع المدني، حيث إن هناك قلة في الدراسات التي تناولت كلتا القضيتين: المجتمع المدني في مصر، والتمكين السياسي للمرأة المصرية.

أما بالنسبة لأهمية البحث الحالية من الناحية التطبيقية يمكن الاستفادة من نتائج البحث

الحالى فى تسليط الضوء على الدور الفعال والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني، والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني؛ بجانب العمل على لفت انتباه صناع القرار بالدولة إلى ضرورة التكامل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأمر الذي يسهم في دفع عجلة التنمية في المجتمع.

كما يتمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المصرية سياسيًا، وينبثق عن ذلك الهدف عدد من الأهداف الفرعية التى يمكن إيجازها فيما يلي:

١- الكشف عن مفهوم المركز المصري لحقوق المرأة عن التمكين السياسي للمرأة.

٢- التعرف على البرامج والأنشطة التي تعتمد عليها المنظمة المعنية؛ لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

٣- التعرف على الفئات المُستهدفة من جانب المركز المصري لحقوق المرأة؛ لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

٤- رصد دوافع انضمام النساء للمركز المصري لحقوق المرأة.

٥- الكشف عن المعوقات التي تواجه المنظمة في تفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية.

كما تتبلور تساؤلات البحث في: ما الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدنيفي التمكين السياسي للمرأة المصرية؟، وينبثق عن ذلك التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما مفهوم المركز المصري لحقوق المرأة عن التمكين السياسي للمرأة؟

٢- ما أهم البرامج والأنشطة التييعتمد عليها المركز لتفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية؟

٣- ما الفئات المُستهدفة من جانب المركز المصري لحقوق المرأة؛ لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية؟

٤- ما دوافع انضمام النساء للمركز المصري لحقوق المرأة؟

٥- ما المعوقات التي تواجه المركز في تفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية؟

المفاهيم الأساسية للبحث

أولًا: مفهوم منظمات المجتمع المدني Civil Society Organization

بمراجعة التراث المُتعلق بتعريفات منظمات المجتمع المدني يُلاحظ انطلاق العلماء من اتجاهين:

الاتجاه الأول: تعريف منظمات المجتمع المدني من حيث أهدافها، ومن أمثلته ما يلي:

عرف علي ليلة منظمات المجتمع المدني بأنها التنظيمات التي تتولى إشباع حاجات الأفراد وتمكينهم خارج إطار العائلة، وتطالب بأن تسعى الدولة لإشباع حاجاتهم؛ ومن ثم تسعى مؤسسات المجتمع المدني لإشباع حاجات متنوعة: ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وأن قاعدة العمل في هذه التنظيمات تعتمد بالأساس على العمل التطوعي الاختياري (علي ليلة،٢٠٠٧:١٩).

عرفت أماني قنديل منظمات المجتمع المدني بأنها منظمات تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل، أو تحقيق منافع ومصالح لبعض الفئات المهمشة في المجتمع، أو تسعى للتعبير عن مصالح أعضائها "حالة حماية المهنة وتطويرها وتحقيق مصالح الأعضاء في المصالح المهنية" (أماني قنديل،٢٠٠٨:٦٤).

الاتجاه الثاني: تعريف منظمات المجتمع المدني من حيث العناصر المكونة لها، ومن أمثلته ما يلي:

عرفت موسوعة علم الاجتماع المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة؛ أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لامجال للاختيار في عضويتها، وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة (إحسان محمد،١٩٩٩: ٥٥٥).

عرف حامد خليل المجتمع المدني بأنه نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة والدولة من جهة أخرى، وتقوم تلك العلاقات على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها (حامد خليل، ٢٠٠٠: ١٢).

من خلال عرض أبرز تعريفات منظمات المجتمع المدني وطرق تناول العلماء له يمكن استخلاص تعريف إجرائي لمنظمات المجتمع المدني وفقًا لأهداف الدراسة مفاده أنها: منظمات تطوعية غير حكومية لها أهدافها ومجالاتها وسياساتها المُنفصلة عن الدولة، وهي تعتمد على تمويل مُنفصل عن الدولة؛ حيث تهتم بدعم ومساندة المرأة في نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل؛ بجانبالعمل على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة، وحث السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة، وفى مقدمتها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والدعوة لعمل إصلاحات قانونية إذا تتطلب الأمر.

ثانيًا: مفهوم التمكين السياسي للمرأة Political Empowerment of Women

بمراجعة التراث المُتعلق بتعريفات التمكين السياسي للمرأة يُلاحظ انطلاق العلماءمن اتجاهين أساسيين، هما:

الاتجاه الأول: تعريف التمكين السياسي للمرأة من حيث المراكز القيادية، ومن أمثلته ما يلي:

عرف صابر بلول التمكين السياسي للمرأة بأنه الأمر الذي جعل المرأة ممتلكة القوة والقدرة لتكون عنصرًا فاعلًا في التغيير؛ أيـإن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق المرأةذاتها وحضورها على أرض الواقع من خلال تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية

ومكاتبها الإدارية؛ أيـإيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار وتعزيز دورها فيها لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفرادًا، أو جماعات، أو مجتمعًا بأكمله(صابر بلول،٢٠٠٩: ٦٥٠-٦٥١).

عرف برنامج الأمم المتحدة الأنمائي التمكين السياسي للمرأة بأنه وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات بالنظر إلى حصة النساء في المقاعد البرلمانية (تقرير التنمية الإنسانية لعام٢٠٠٢، ٢٠٠٢:٢٦).

الاتجاه الثاني: تعريف التمكين السياسي للمرأة من حيث الآليات التنفيذية لتحقيقه، ومن أمثلته ما يلي:

عرفت كهينة جربال التمكين السياسي للمرأة بأنه عملية تغيير تتضمن تبني آليات مؤسساتية وقانونية، واستراتيجيات تنموية قائمة على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين والمندرجة تحتإطار نشر ثقافة النوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع في مجالات الحياة كافة والهادفة إلى تقوية المرأة سياسيًّا وبناء قدراتها الذاتية وشخصيتها السياسية، ومنحها السلطة لتحقيق ذاتها وتجسيد حضورها الفعال في مختلف مواقع صنع القرار والمسؤولية في الحياة السياسية وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ أيـإشراكها في مسار التنمية الشاملة من خلال تفعيل ممارستها الحقيقية لمجمل حقوقها وحرياتها الأساسية مقابل التزامها بمجموعة من الواجبات(كهينة جربال،٢٠١٧).

عرفت كل من ريا حفار، ولمياءالمبيض التمكين السياسي للمرأة بأنه عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر ببيئتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ ولضمان نجاح هذه العملية ينبغي توفر شروط أساسية يأتي في مقدمتها التالي:

١.محو الجهل والأمية ٢. توفير الفرص والخيارات ٣. ضمان الحق بالاختيار

٤. إرساء الوعي بأهمية وضرورة ممارسة هذا الحق (ريا حفار-لمياء المبيض، ٢٠١٠: ٢-٣).

ومن ثم ترى الباحثتان أن التمكين السياسي للمرأة حلقة في سلسلة مترابطة ومتداخلة من العمليات الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والسياسية (المرجع السابق، ٢٠١٠: ١٠).

عرفت هيئة الأمم المتحدة تمكين المرأة بأنه يتكون من خمس مكونات، هي: شعور النساء بتحقيق ذاتهن واحترامهن، والحق في اتخاذ القرارات، والحق في الحصول على الفرص والموارد، والحق في السيطرة على حياتهن داخل المنزلوخارجه، والقدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي؛ لإيجاد نظام اجتماعي واقتصادي عادل على الساحتين الوطنية والدولية على حد سواء (لجنة المنظمات غير الحكومية حول وضع المرأة، ٢٠١٧).

بناءً على ما سلف ذكره؛ يمكن تحديد جملة من العناصر الأساسية التي يمكن عدَّها مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تفعيل تمكين المرأة سياسيًّا على أرض الواقع في مختلف دول العالم من فترة زمنية لأخرى، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة.
- تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات.
- تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- تحديد نسبة الأعضاء من النساء مقارنةً بنسبة الأعضاء من الرجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤: ٣٩).

وفقًا لما سلف ذكره يمكن صياغة تعريف إجرائي للتمكين السياسي للمرأة وفقًا لأهداف الدراسة بأنه: توعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية والاقتصادية، والتأكيد على أهمية مشاركتها في الحياة العامة والسياسية؛ سواء كناخبة أو مرشحة؛ بجانب العمل على تقديم الدعم للمرأة لممارسة حقها في التصويت، وبناء قدرات المرشحات من خلال المهارات اللازمة للترشح للانتخابات سواء برلمانية أو محلية؛ أيـإنه يتم تأهيل المرأة سياسيًّا باستخدام البرامج والأنشطة القيادية التي تنظمها المؤسسات المُهتمة بالمرأة؛ بهدف إيصالها إلى مواقع صنع القرار، وتعزيز قدرتها الذاتية في المشاركة، والاختيار الحر، واتخاذ القرارات في المراكز التي تؤثر في صنع القرار، ووضع السياسات.

المداخل النظرية في تفسير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة المصرية

أولًا: النظرية النسوية Feminist Theory

جذور النسوية وبداياتها

تعود أصول الحركة النسوية كحركة اجتماعية إلى القرن الثامن عشر فيـإنجلترا؛ حيث البحث عن المساواة بين الذكور، والإناث من خلال توسيع حقوق المرأة، ووصولها إلى التعليم، والعمل (Diane Barthel &Gordon Marshall,1994: 179) وقد بدأت الحركة النسائية ذات الأبعاد الوطنية مع بداية القرن العشرين، وتم تحقيق الكثير من المطالب التي تركز على خروج المرأة إلى العمل والتعليم، ومن هنا تأكد أن تعليم المرأة وتزويدها بالثقافة خاصةً السياسية (عزة عبدالمحسن، ٢٠٠٦: ٣٧).

الفكرة الرئيسية التي تنطلق منها النظرية النسوية

تمثل الاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بحقوق المرأة المدنية والسياسية فيـإطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور الحرية، والديمقراطية، ومنح المرأة حقوقها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية كمواطن له الحقوق، والحريات العامة كافةً الأمر الذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية في المجتمع (مصطفى خلف،٢٠٠٩: ٣٥٦).

وبالتالي يمكننا فيما يلي الوقوف على أبرز المقولات النظرية المتعلقة بالاتجاه النسوي التي تسهم في تحليل قضية منظمات المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة المصرية:

- النساء فئة لايمكن تجاهلها؛ فهي تمثل جزءًا رئيسيًّا ومهمًّا في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية ودفع عجلة التنمية في المجتمع.
- العمل على تشكيل الوعي الفكري والمعرفي للمرأة الأمر الذي يسهم في ارتقاء المجتمع (Barthel &Gordon Marshall,1994; Ibid: 179).
- الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفرصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية.
- المساواة بين الجنسين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا بجانب السعي نحو دعم حقوق المرأة واهتماماتها وإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه (غادة على،٢٠٠٨:١١).
- تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء والنهوض بالمرأة في كافة المجالات (مرجع سابق،٢٠٠٩: ٣٥٦).

بِناءً عليه؛ يلاحظ أن اتفاقية CEDAW بوصفها تشريعًا شاملًا لحقوق المرأة وتقرير مساواتها بالرجل تنص في المادة (٧) على ضرورة توفير الدول الأطراف جميع التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، وبوجه عام تكفل للمرأة الوقوف على قدم المساواة مع الرجل إضافةً إلى حقها فيما يلي:

أ- التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب في الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، وكذلك شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة في جميع المستويات الحكومية.

ج- المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات الحكومية التيتعنى بالحياة العامة والسياسية في البلد (منى ذو الفقار،١٩٩٢: ٣).

بالأضافة إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم؛ حيث تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية، هي:

- قيام النساء بقيادة أنظمة الحوكمة، والمشاركة فيها، والاستفادة منها على قدم المساواة.
- تمتّع النساء بتأمين الدخل، والعمل اللائق، والاستقلال الاقتصادي.

- تمتُّع كل النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف.
- إسهام النساء والفتيات، وتأثيرهن بشكل أكبر، في بناء السلام والصمود المُستدامين، والاستفادة على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراعات ومن العمل الإنساني.

بالأضافة إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة كجزء من أجندة إصلاح الأمم المتحدة، حيث جمعت ما بين الموارد والولايات اللازمة لتحقيق تأثير أكبر؛ حيث تدمج الهيئة أربعة أجزاء مميزة في منظومة الأمم المتحدة، وتركّز بشكل أساسيعلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال هذه الأجزاء:

- شعبة النهوض بالمرأة (DAW)
- المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW)
- مكتب المستشارة الخاصة لقضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة (OSAGI)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، د.ت).

ووفقًا لما سبق يمكن القول: إن هناك العديد من المبادرات والفعاليات الدولية العاملة على تمكين المرأة سياسيًّا، ويُلاحظ أن الدستور المصرى رضخ لذلك بظهور دستور مصر ٢٠١٤فقد نصت المادة ١١ من الدستور على أن: "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور"؛ كما نصت المادة ١١ على أن تكفل الدولة: "للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها"(دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤: ٨-٩) ؛ كما ألزمت المادة ٩ الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، رجالًا ونساءً، من دون تمييز، وأضافت إليها المادة ٥٣ التي نصت على مساواة المواطنين أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس(فتوح الشاذلي، ٢٠١٤).

ومن ثم يمكن طرح التساؤل الذي مؤداه: ما تعريف المركز المصري لحقوق المرأة بالتمكين السياسي للمرأة؟

ثانيًا: مدخل التمكين Empowerment Approach

جذور التمكين وبداياته

يعدُّ مدخل التمكين من أحدث الطرق لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر في تسعينيات القرن الماضي، وهو من أكثر المداخل تداولًا نظرًا؛ لاعترافه بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية؛ فهو يسعى للقضاء على كل أشكال التمييز ضدها من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات، ويعزز مكانة المرأة في المجتمع من خلال إزالة كل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية.

وبالتالي يمكننا فيما يلي الوقوف على أبرز المقولات النظرية المتعلقة بمدخل التمكين التي تسهم في تحليل قضية منظمات المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة المصرية:

- تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع من خلال رفع مستوى الوعي، وتغيير الواقع وفقًا لاستراتيجيات طويلة المدى اعتمادًا على الدعوة والاتصال والقانون.
- تدريب النساء وتعزيز قدراتهن القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ.
- المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال؛ لتحقيق رفاهيتها كعضو مشارك.
- تفعيل تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل.
- التركيز على توليد الوعي؛ لكونه الهدف المحوري والرئيسي لمدخل التمكين. لذا؛ فهو يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية للحصول على معاملة متساوية كمشاركات ومستفيدات (عبدالرحمن أبو شمالة،٢٠٠٦: ٣٣-٣٤).
- العمل على توسيع فرص وحرية الفئات المهمشة في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة؛ أي ضمان فرص متكافئة للأفراد في ممارسة حرياتهم والمشاركة في: وضع السياسات العامة للدولة، وصنع القرار، وممارسة عملية الرقابة على أداء أنشطة مؤسساتها وصيانة حقوق الإنسان (أحمد زايد،٢٠٠٧: ١٤).

ووفقًا لما سبق يمكن القول: إن منظمات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات المتطورة والمستقلة والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة تؤدي دورًا محوريًّا في تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية بشكل إيجابي وفاعل؛ وذلك من خلال تأسيس قاعدة بيانات عن وضعية المرأة في أجهزة القرار بالأضافة إلى مد النساء والفتيات بالثقافة السياسية الصحيحة، لاسيما المرشحات للمجالس النيابية وللمناصب السياسية، فضلًا عن بناء قدرات السيدات المنخرطات في مجال السياسة بالفعل ووصلن إلى مواقع مسؤولية أو قيادية، الأمر الذي يعطيهن فرص نجاح أوسع في النشاط المدني أو السياسي المباشر على كل المستويات، ويدعم بشكل عام مشاركة المرأة في هياكل السلطة العامة وفي المؤسسات السياسية(منظمة المرأة العربية، ٢٠١٦).

بِناءً عليه؛ يمكن طرح تصور توضيحي لاستراتيجية تمكين المرأة سياسيًّافي الشكل التالي:
شكل (١) استراتيجية التمكين السياسي للمرأة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،٢٠٠١: ١٠).
بُناءً عليه يمكن طرح تصور توضيحى لإستراتيجية تمكين المرأة سياسياً فى الشكل التالى:

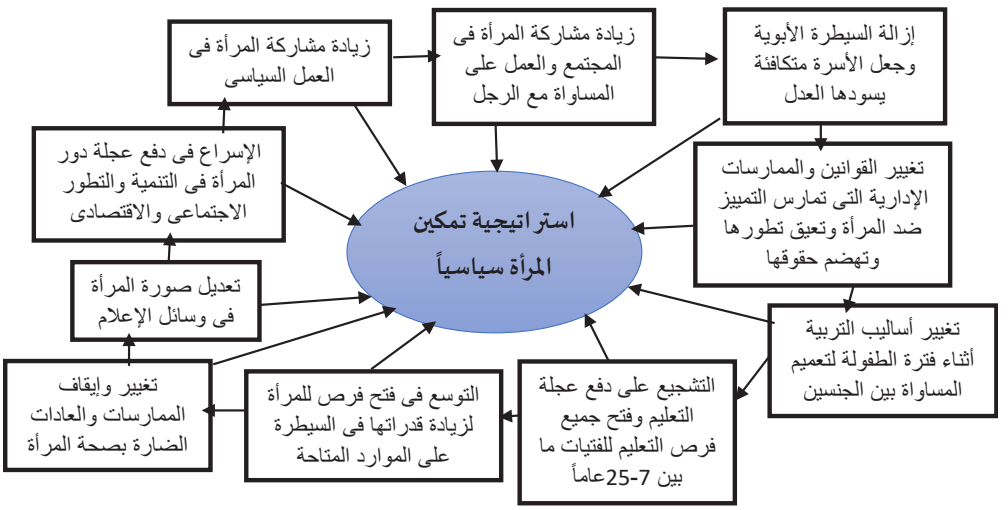

شكل (١) استراتيجية التمكين السياسى للمرأة

ومن ثم يمكن طرح التساؤل الذي مؤداه:

ما أهم البرامج والأنشطة التي يعتمد عليها المركز المصري لحقوق المرأة في تفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية؟

التراث البحثي في دراسة منظمات المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة المصرية: رؤية نقدية لدواعي العرض المنطقي في سياق الدراسة الراهنة سيتم تقسيم التراث البحثي إلى محورين أس اسيين:

المحور الأول: تقييم دور منظمات المجتمع المدني: رؤية تحليلية.

تعرض الباحثة في هذا المحور بعضًا من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني من زوايا مختلفة، ورؤى متعددة.

دراسة (السيد عبد الحميد؛٢٠١٧): "تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة المصرية: دراسة مطبقة على العاملين بمنظمات المجتمع المدني بمحافظتيْ القاهرة والجيزة".

تهدف الدراسة إلىتقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة المصرية، واعتمد الباحث إجرائيًّا على منهج المسح الاجتماعي، بتطبيق استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

طُبقت الدراسة على ٤٠مبحوثًا من العاملين في منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق المرأة كعينة عمدية تم الحصول عليها من أربع منظمات من منظمات المجتمع المدني (٢) من محافظة القاهرة (المركز المصري لحقوق المرأة، وجمعية نهوض وتنمية المرأة)، و(٢) من محافظة الجيزة (مؤسسة المرأة الجديدة، ومؤسسة المرأة والذاكرة). وتوصلت الدراسة إلى:

١- أشار جميع المبحوثين إلى أن منظماتهم تعتمد على مصادر التمويل الخارجي في تمويل برامجها وأنشطتها، وعدم كفاية الدعم المقدم لتلك المنظمات بكافة صوره.

٢- أول الحقوق العامة للمرأة التي تدعمها منظمات المجتمع المدني هو (الحق في عدم التمييز ضد المرأة بأي شكل من الأشكال بما في ذلك التمييز القائم على الجنس)، وأن أهم الحقوق السياسية التي تدعمها المنظمات هو (الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة)، وأن أهم حقوق المساواة بين الرجل والمرأة في ميدان التربية والتعليم هو (الحق في المساواة بين الرجل والمرأة فى المناهج الدراسية والامتحانات)، وفي ميدان العمل (الحق في العمل بوصفه حقًّا ثابتًا لجميع البشر)، وفي ميدان الصحة (الحق في الحصول على الرعاية الصحية بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة)، وفي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (حق المرأة في الاستقلال الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل تتناسب مع قدراتها).

٣- أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تعترض المنظمات (الروتين الزائد والبيروقراطية في العمل)، وأن أول المعوقات المرتبطة بالمرأة هو (الفقر الشديد للكثير من النساء وانشغالهم بالبحث عن كسب العيش).

دراسة (أماني قنديل؛٢٠٠٥): "مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في حالة مصر".

تهدف الدراسة إلى: التعرف على وسائل الدمج الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي؛ بجانب تقييم واقع الحالة في هذه المؤسسات ومدى فاعليتها داخل المجتمع المدني. واعتمدت الدراسة على السرد التاريخي كأداة لجمع البيانات من خلال التعقب التاريخي لنشأة مؤسسات المجتمع المدنى وتطورها. توصلت الدراسة إلى:وجود قصور شديد في مؤسسات المجتمع المدني خاصةً في عملية الدمج الاجتماعي. وضرورة تعميق الثقافة المدنية كثقافة قائمة على ثقافة الحوار والتسامح واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المحور الثاني: التمكين السياسي للمرأة: تحليل نقدي.

ويندرج تحته عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت التمكين السياسي للمرأة من زوايا مختلفة ورؤى متعددة.

دراسة (كهينة جربال؛٢٠١٧):"دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة".

تهدف الدراسة إلى: التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة. وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات النظرية، حيث اعتمدت الباحثة على الأسلوب المكتبي الذي يقوم على: صياغة الفروض والاطلاع على ما كتبه المتخصصون الآخرون من (الدراسات، الأبحاث، المسوح السابقة) في موضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى:

١.سعت منظمات المجتمع المدني إلى الضغط على السلطة السياسية لتفعيل التمكين السياسي للمرأة خلال الألفية الثالثة إلا أنها اصطدمت بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي سارع إلى احتوائها وسلب استقلاليتها.

٢. أصبح معظم منظمات المجتمع المدني مجرد تنظيمات مناسباتية تابعة يستخدمها النظام لكسب الجبهة الاجتماعية، وشراء السلم الاجتماعي، وتنفيذ الالتزامات الدولية التي فرضها واقع انضمام الجزائر وتوقيعها على العديد من الصكوك الدولية الخاصة بتمكين المرأة من مجمل حقوقها الإنسانية.

٣. يشير المشهد السياسي في الجزائر إلى ضعف وتدنيواقع الممارسة السياسية للمرأة؛ نتيجة لأن المكتسبات القانونية التي أصبحت تتمتع بها المرأة في الجزائر خلال الألفية الثالثة ليست من إفرازات المجتمع المدني الجزائري، ولا النظام السياسي الجزائرى بل فرضتها الالتزامات الدولية.

٤. عدم تجسيد تمكين المرأة الجزائرية سياسيًّا على أرض الواقع؛ نتيجة لغياب الاستقلالية والمبادرة الفاعلة لدى الغالبية العظمى من منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

دراسة (مها عزت؛ ٢٠١٧): "دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية: انتخابات البلدية ٢٠١٥ أنموذجًا".

تهدف الدراسة إلىالتعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية. اعتمدت الدراسة على عدد من المقولات النظرية الأساسية المتعلقة بتنظير ما بعد الحداثة.

واعتمدت الدراسة منهجيًّا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الخطاب كأداة لجمع البيانات. وطُبقت الدراسة علىعدد من الصحف الرسمية في المملكة العربية السعودية، بالأضافة إلى عدد من التقارير الصادرة عن منظمات سعودية وعربية وعالمية، وتوصلت الدراسة إلى:

١- عدم قيام المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية بأي دور في التمكين السياسي للمرأة، فمازال بعيدًا كمًّا وكيفًا عن القيام بمثل هذا الدور الحيوي.

٢- انخفاض مستوى الإيمان بقيمة المشاركة السياسية للمرأة، وانخفاض مكانتها الاجتماعية، وجعل مشاركتها متواضعة في الحياة السياسية.

٣ - المرأة في السعودية لاتزال بعيدة عن التمكين السياسي، ويتمثل ذلك في حرمانها من التصويت والانتخاب، ومشاركتها السياسية ضعيفة، وانخفاض تمثيل المرأة في المجالس التشريعية وفي بنية الحكومات.

٤- إن عملية تمكين المرأة السعودية وبالخصوص سياسيًّا، والتصدي لها هي عملية طويلة الأمد وتواجهها تحديات وعقبات كثيرة تحتاج إلى همة عالية وجهود غير عادية في المراحل المقبلة؛ على أن يكون للمجتمع المدني دور بارز فيها خصوصًا مع استعداد السلطات الحكومية لدعم الدور السياسي للمرأة.

دراسة (رائد يوسف؛٢٠١٦): "أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجًا".

انطلقت الدراسة من هدف أساسي، وهو التعرف على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وطُبقت الدراسة على ٢٠٠مفردة من النساء الفلسطينيات المشاركات في مشروع التمكين السياسي. وتوصلت الدراسة إلى:

١- تعدُّ العادات والتقاليد في المجتمع الفلسطيني من معيقات مشاركة المرأة السياسية.

٢- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورًا بارزًا في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

٣- تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية أيـإنه كلما زاد تعليم المرأة زادت فرصتها في المشاركة السياسية، وتقلد مناصب سياسية عليا.

٤- أسهمت الأوضاع السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني في الحد من مشاركة المرأة السياسية.

دراسة (مريم محمود؛٢٠١٢) "دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بناء قيادة نسوية شابة".

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام برامج منظمات المجتمع المدني في بناء قيادة نسوية شابة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ ولجمع البيانات استعانت الدراسة بتحليل المضمون ودليل المقابلة. وتوصلت الدراسة إلىغياب رؤية واضحة حول قضايا الشباب الفلسطيني بما فيهم النساء عن استراتيجيات منظمات المجتمع المدني، وافتقار منظمات المجتمع المدني إلى أهداف ورؤى واضحة تسهم في بناء قيادة نسوية شابة.

Reimer; Melanie (2011) "Promoting Democracy & increasing political participation: The role of civil society in chad"

انطلقت الدراسة من هدف أساسي، وهو الكشف عن مدى إسهام المجتمع التشادي في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب والنساء في تشاد؛ إلى جانب فحص تأثير علاقة المجتمع

المدني بالإعلام والمجتمع المحلي بالحكومة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى: مواجهة المجتمع المدني في تشاد العديد من التحديات كالأمية والفقر في ثقافة المجتمع ما يحول دون قيامه بدورهالمأمول.

رابعًا- تحليل وتعقيب:

انطلاقًا من مراجعة أهم الأطروحات التي جاءت في ثنايا التراث البحثي. وبناءً عليه؛ هناك دروس عدة يمكن اختزالها فيما يلي:

- اهتم التراث البحثي بتسليط الضوء على تحليل ورصد التمكين السياسي للمرأة العربية بصفة عامة مقابل قلة الدراسات التي تناولت كلتا القضيتين: المجتمع المدني في مصر، والتمكين السياسي للمرأة المصرية.
- تركيز التراث البحثي على النساء المُستفيدات من عملية التمكين السياسي في نطاق منظمات المجتمع المدني مقابل عدم الاهتمام بتسليط الضوء على القائمين بعملية التمكين السياسيبالمنظمة، والأنشطة والبرامج التى يتم تفعيلها؛ من أجل تجسيد التمكين السياسي للمرأة المصرية على أرض الواقع.
- ومن ثم جاءت الدراسة الحالية؛ للكشف عن واقع التمكين السياسى للمرأة المصرية في منظمات المجتمع المدني وإلقاء الضوء على المعوقات التي تحول دون قيام المنظمة بدورها المنوط بها إلى جانب الكشف عن التمكين السياسي للمرأة المصرية بين الخطاب والممارسة؛ وذلك من خلال إلقاء الضوء على الفئات المُستهدفة، والبرامج والأنشطة التي تعتمد عليها المنظمة لتفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية على أرض الواقع.

المركز المصري لحقوق المرأة والتمكين السياسي للمرأة المصرية

أولًا- نشأة المركز المصري لحقوق المرأة:

المركز المصري لحقوق المرأة هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية؛ أنشئ عام ١٩٩٦ تابعًا لوزارة التضامن الاجتماعي مشهرة برقم ٥٦٥٧ لسنة ٢٠٠٤، وتتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، للمركز مجلس إدارة ترأسه الأستاذة نهاد أبو القمصان، ويعمل المركز على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة، وحفز السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة، وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

رؤية المركز:

- إيجاد نساء قادرات على التحكم في حياتهن ولديهن القدرة على الاختيار مع إتاحة الفرص لذلكيتمتعن بالمساواة، ويشاركن سياسيًّا بفاعلية، ولديهن القدرة على الوصول للعدالة.

- حركة نسائية قوية قادرة على تمكين النساء من رفع أصواتهن والمطالبة بحقوقهن.
- مجتمع ديمقراطي يحترم النساء كشريك كامل في الحياة، ويرفض كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويعمل على ترسيخ قيم المواطنة.

المنهج الذي يعتمد عليه المركز:

يعمل المركز على أن تتكاتف جهود الحكومة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني؛ لضمان حصول المرأة على العدالة وحقوق الإنسان وزيادة وعي أفراد المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني لتدعيم حقوق المرأة القانونية، وتنظيم الحملات الدفاعية، والدعوة من أجل تغيير القوانين والسياسات التي لا تحمي المرأة، ولا تحارب التمييز.

ثانيًا- الأهداف الاستراتيجية للمركز المصري لحقوق المرأة:

يمكن تقسيم الأهداف الاستراتيجية للمركز إلى شقين أساسيين، هما: (الأهداف الاستراتيجية الخارجية، والأهداف الاستراتيجية الداخلية).

الشق الأول: الأهداف الاستراتيجية الخارجية.

- نشر الوعي بحقوق المرأة بوصفها جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
- تنمية حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة، ورفع تمثيل النساء في كافة المجالس المنتخبة.
- تمكين النساء من الوصول للعدالة.
- الحد من الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء سواء من قبل: أفراد، أو هيئات حكومية، أو جماعات غير حكومية.
- رصد وتغيير القوانين والتشريعات والسياسات التي تقيد حقوق المرأة، وتتناقض مع الدستور والمواثيق الدولية.

الشق الثاني: الأهداف الاستراتيجية الداخلية.

- تحقيق الاستمرارية المؤسسية، البشرية، والمادية.
- تعميق الرؤية وتطوير القدرات المؤسسية للعاملين بالمركز.
- توسيع قاعدة المتطوعين والمدافعين عن حقوق النساء.
- توسيع العمل مع المعنيين بحقوق المرأة داخل مصروخارجها، والقيام بدور فاعل على المستوى الدولي.
- رفع قدرات المركز المعلوماتية، والحفاظ على كونه مصدرًا للمعلومات الموثقة حول قضايا النساء في مصر والعالم العربي.
- رفع نسبة الاعتماد الذاتي في تنفيذ الحملات والبرامج.

ثالثًا- الفرص والتحديات المُواجهة للمركز المصري لحقوق المرأة:

ويمكن تقسيم الفرص والتحديات إلى شقين أساسيين، هما: (الفرص ونقاط قوة المركز المصري لحقوق المرأة، والتحديات التي تواجه المركز المصري لحقوق المرأة).

الفرص:

- التزام مصر بالمواثيق الدولية.
- وجود مبادرات مهمة على المستوى الحكومي والمجتمع المدني والدولي لدعم حقوق المرأة.
- اتساع مساحة الحرية وانتشار الوعي بحقوق الإنسان.

نقاط القوة:

- وجود شبكة من المنظمات المحلية المصرية التي يتم العمل معها، تصل إلى ٨٠٠ منظمة على مستوى الجمهورية فضلًا على الشبكات الإقليمية والدولية.
- مصداقية المركز لدى الرأي العام المصري والعربي والدولي والعلاقات التعاونية مع الإعلام.
- إيمان العاملين والمتطوعين بقضايا النساء كعمل نضالي وليس مهنيًّا، وتحقيق انتصاراتمهمة لحقوق المرأة.
- تراكم الخبرات، وتعميق الرؤى، والتعلم من الأخطاء.

التحديات:

- قلة الموارد البشرية المعنية بحقوق المرأة، وغياب استراتيجية واضحة وشاملة للحركة النسائية.
- عدم تكامل الجهود المبذولة وعدم اعتبار قضايا النساء قضايا شأن عام.
- قوة التيارات المناهضة لحقوق النساء.
- القانون المنظم لعمل الجمعيات الأهلية، وما يشكله من معوقات للعمل الأهلي.

(المركز المصري لحقوق المرأة؛ متاح على الرابط (http://ecwronline.org).

رابعًا- جهود المركز المصري لحقوق المرأة في التمكين السياسي للمرأة المصرية:

بذل المركز المصري لحقوق المرأة العديد من الجهود؛ من أجل دعم ودفع المرأة للوصول إلى حقوقها من خلال تمكينها سياسيًّا، ويمكن بلورة ذلك في النقاط التالية:

فاعليات التمكين السياسي للمرأة المصرية بالمركز المصري لحقوق المرأة.

أطلق المركز المصري لحقوق المرأة خريطة تفاعلية لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ من منظور نوعي؛ لرصد ومتابعة مرشحات البرلمان بداية من فتح باب الترشح حتى إعلان النتائج النهائية، ويأتي إطلاق هذه الخريطة في إطار غرفة العمليات التي شكلها المركز المصري لمراقبة انتخابات مجلس

النواب ٢٠١٥ من منظور نوعي؛ لتقديم رؤية نوعية خاصة بمشاركة النساء كناخبات وكمرشحات، ومدى تأثير مسار العملية الانتخابية سلبًا وإيجابًا على مشاركة النساء، ورصد مدى الدعم الذي تقدمه الأحزاب المصرية، أو أية جهات أخرى على المستوى السياسي والمادي والفني، وتتضمن متابعة المركز لمراحل العملية الانتخابية كافةً.

وجدير بالذكر أن المركز المصري حاول تحقيق عدة أهداف من غرفة العمليات، منها:

١. تقليص الفجوة المتعلقة بالمعلومات حول مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة من خلال مراقبة ميدانية للواقع، ودور الجهات المعنية سواء حزبية أو غير حزبية.
٢. دراسة إشكاليات المشاركة السياسية للمرأة بطريقة موضوعية مبنية على حقائق ميدانية وليس تصورات نظرية.
٣. تقديم تصورات عملية عن إشكاليات المشاركة للمعنيين كافة.
٤. متابعة تطور المشاركة وتأثير الجهات المعنية لاسيما الأحزاب السياسية.
٥. دراسة البيئة القانونية في مصر وتأثيرها على مشاركة النساء السياسية (نهاد أبو القمصان،٢٠١٣: ١٢:١٠).

بالأضافة إلى أن عملية الرصد والمتابعة تتم في غرفة العمليات من خلال العديد من الآليات، هي: (الدعم الفني للمرشحات، رصد التحالفات الانتخابية، الدعم القانوني للمرشحات).

تدريبات ولقاءات المركز المُتعلقة بالانتخابات البرلمانية من منظور نوعي:

بالنسبة للتدريبات؛ عقد المركز المصري لحقوق المرأة مجموعة تدريبات للشابات على مراقبة الانتخابات من منظور نوعي؛ بهدف إعداد شابات قادرات على متابعة الانتخابات البرلمانية أما بالنسبة للقاءات المركز -فيـإطار التعاون بين المركز المصري ووزارة الشباب والرياضة- فقد تم عقد ١٠لقاءات توعية في ١٠محافظات مختلفة؛ للتوعية بأهمية الانتخابات البرلمانية وكيفية اختيار المرشحين والمرشحات الأكفأ.

أنشطة وبرامج المركز المصري لحقوق المرأة في مجال التمكين السياسي للمرأة:

١- برنامج المساعدة القانونية.

يستخدم منهج يضم ثلاثة مستويات-مثل كل برامج المركز- لتحسين حقوق المرأة على المستوى المهني والمجتمع المدني والقاعدة الشعبية. إن برنامج المساعدة القانونية هو جزء من التحالفات المناصرة التي حققت تغيرات؛ مثل: تحسين قانون الجنسية، وتشريع قانون الخلع. يقوم المركز كل عام بعقد ٢٤ تدريبًا تقريبًا تتناول الحقوق القانونية، وإصدار كتيبات تتضمن معلومات مبسطة عن أهم القوانين التي تتعلق بالنساء، وتقديم مساعدة مباشرة لأكثر من ٦٠٠٠ سيدة.

٢- تنمية ثقافة الديمقراطية ومحاربة العنف.

صُممت هذه المبادرة خصيصًا للرد على الزيادة المخيفة في استخدام العنف، والإكراه، والتهديد والتحرش الجنسي في أثناء انتخابات عام ٢٠٠٥.

٣- المرأة والتحول الديمقراطي.

يهدف برنامج المرأة والتحول الديمقراطي إلى زيادة مشاركة المرأة السياسية، خاصة في المواقع القيادية وصُنع القرار.

٤- مجلة نساء.

لا تزال المجلة في المرحلة الأولية، وتعد مجلة نساء هي رد المركز على غياب مطبوعات أو منشورات تُمكن المرأة وتدعمها في مصر.

٥- برنامج مُلتقى المرأة العربية.

جمع برنامج ملتقى المرأة العربية الناشطات من ١٦ دولة عربية-شارك ولأول مرة ناشطات من داخل المملكة العربية السعودية- في سلسلة من التدريبات الإقليمية واجتماع سنوي موسع كل عام. وقد ركزت المرحلة الأولى على بناء المهارات الفنية؛ أما المرحلة الثانية فقد طلبت فيها المشاركات تدريبات في المناصرة وكسب التأييد (المركز المصري لحقوق المرأة؛ مرجع سابق).

صور مُعبرة عن البرامج والأنشطة التى يعتمد عليها المركز المصرى لحقوق المرأة؛ لتفعيل التمكين السياسى للمرأة المصرية:

صورة رقم (١) مؤتمر المرأة المصرية فى برلمان ٢٠١٥م

صورة رقم (٢) من فاعليات مؤتمر المرأة المصرية فى برلمان ٢٠١٥م

صورة رقم (٣) ورشة تدريبية بعنوان تمكين القيادات النسائية من خوض الانتخابات المحلية

صورة رقم (٤) من فاعليات الورشة التدريبية بعنوان تمكين القيادات النسائية من خوض الانتخابات المحلية

الإجراءات المنهجية للبحث.

أولًا- منهج البحث:

اعتمدت الدراسة الحالية في جمع البيانات على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك تبعًا لطبيعة الدراسة.

ثانيًا- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية على الأدوات البحثية التالية: (استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة) في جمع المادة الميدانية؛ حيث إن المنحى الكيفييعدُّ مكملًا للمنحى الكمي ومفسرًا للنسب الإحصائية منخلال الوقوف على دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية.

تم تصميم استمارة الاستبيان لتشتمل على مجموعة من الأسئلة تندرج في خمسة محاور، تتمثل فيما يلي:

١- الخصائص الشخصية والمهنية للعاملين بالمركز المصري لحقوق المرأة: يشتمل هذا المحور على الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة الحالية (النوع، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)، والخصائص المهنية لعينة الدراسة الحالية (الحالة المهنية، ومعدل العمل بالمركز، والخبرة الأكاديمية السابقة في مجال حقوق المرأة وطرق الحصول عليها، والعمل المُسبق في مجال حقوق المرأة، والفترة الزمنية في العمل فيه، والوقت المخصص للعمل بالمركز).

٢- وعي العاملين بالمركز بمفهوم التمكين السياسي: يشتمل هذا المحور على رصد الحقوق السياسية التي يدعمها المركز للمرأة المصرية، يليه مفهوم العاملين بالمركز عن التمكين السياسي للمرأة، يليه مكونات تمكين المرأة سياسيًّا، يليه شروط تحقق التمكين السياسي للمرأة.

٣- الفئات المُستهدفة من جانب المركز المصري لحقوق المرأة لتمكينها سياسيًّا:يشتمل هذا المحور على الخصائص الديموجرافية للفئات المُستهدفة (السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة المهنية، نوع الوظيفة)؛ بالأضافة إلى رصد الأنشطة والبرامج المُخصصة للسيدات المتعلمات والهدف منها، ومظاهر التمكين السياسي للفئات النسوية المُستهدفة.

٤- البرامج والأنشطة التي يعتمد عليها المركز لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية: يشتمل هذا المحور على استراتيجية المركز في دعم التمكين السياسي للمرأة، يليها فاعليات التمكين السياسي للمرأة بالمركز، يليها غرف العمليات المتاحة بالمركز وأهدافها، يليها طرق الرصد والمتابعة في غرف العمليات، يليها التدريبات واللقاءات المتاحة بالمركز لتمكين المرأة سياسيًّا، يليها البرامج والأنشطة المسهمة في تحقيق أكبر فعالية في مجال التمكين السياسي للمرأة.

٥- المعوقات التي تواجه المركز في تفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية: يشتمل هذا المحور على

المعوقات الإدارية والتنظيمية، يليها المعوقات الفنية، يليها المعوقات المتصلة بالموارد المالية والتمويلية، يليها المعوقات الراجعة للمرأة، يليها المعوقات الراجعة للعاملين بالمركز، يليها المعوقات المجتمعية.

أما فيما يتعلق بدليل المقابلة؛ فقد اشتمل على أربعة محاور أساسية، تتمثل فيما يلي:

١. البيانات الأساسية: يشتمل هذا المحور على الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة الحالية.

٢. دوافع انضمام النساء للمركز المصري لحقوق المرأة: يشتمل هذا المحور على رصد الدوافع وراء انضمام النساء للمركز المصري لحقوق المرأة بجانب الطموحات السياسية التي يسعين نحو تحقيقها من خلال انضمامهن للمركز المصري لحقوق المرأة.

٣. البرامج والأنشطة التي يعتمد عليها المركز لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية: يشتمل هذا المحور علىنوع البرامج والأنشطة التي تحصل عليها النساء من المركز، ومدى مشاركتهن في إعداد البرامج والأنشطة المتاحة في المركز، ومقدار الاستفادة العائدة عليهن من المركز، ومعدل تعبير البرامج والأنشطة المتاحة في المركز عن احتياجات النساء السياسية، ومدى فعالية تلك البرامج في تحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

٤. المعوقات التي تواجه النساء المستفيدات من المركز في تفعيل التمكين السياسي لديهن: يشتمل هذا المحور على الكشف عنأبرز المعوقات التي تواجه النساء المستفيدات في المركز، ومدى إعاقة تلك المعوقات لتجسيد التمكين السياسي للمرأة المصرية على أرض الواقع.

ثالثًا-عينة الدراسة ومبررات اختيارها وخصائصها الديموجرافية:

إجراءات تصميم استمارة الاستبيان:

مرت استمارة الاستبيان بمرحلتين أساسيتين في التطبيق،هما:

المرحلة الأولى: مرحلة التطبيق على عينة تجريبية (pre- test)؛ لقد تم التحقق من أداة جمع البيانات قبل البدء في مرحلة جمع البيانات؛ حيث تم التأكد من أن جميع محاور استمارة الاستبيان تحقق الهدف منها، وتجيب عن التساؤلات البحثية، وأن الصياغة واضحة؛ حيث تم اختبار الاستمارة من خلال عرضها على عينة قوامها أربع مفردات من العاملين بالمركز المصري لحقوق المرأة؛ وذلك قبل التطبيق على العينة الكلية. وقد ثبت أن تساؤلات الاستمارة واضحة ومفهومة بالنسبة لهم، وأنها ستحقق الغرض منها.

المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق، حيث مرت استمارة الاستبيان بمرحلة أساسية في التطبيق وهي:مرحلة التطبيق على عينة طبقية عمديةمن العاملين بالمركز المصري لحقوق المرأة بكورنيش النيل – المعادي، وقوامها ٣٠مفردة،وقد تمَّ اختيارهم بناءً على أساس البعد المؤسسي من خلال عدة مؤشرات، وهي:(المشاركة في مبادرات التمكين السياسي للمرأة بالمركز، الخبرة المؤسسية، الوعي الكافي بالبرامج والأنشطة التي يعتمد عليها المركز لتفعيل التمكين السياسي للمرأة).

معايير اختيار عينة استمارة الاستبان:

- المشاركة في مبادرات التمكين السياسي للمرأة بالمركز.
- الخبرة المؤسسية.
- الوعي الكافي بالبرامج والأنشطة التي يعتمد عليها المركز لتفعيل التمكين السياسي للمرأة.

في حين طُبق دليل المقابلة على عينة قوامها٥مفردات من النساء المترددات على المركز المصري لحقوق المرأة.

معايير اختيار عينة دليل المقابلة:

- من ضمن السيدات المشاركات في برامج وأنشطة التمكين السياسي المُقدمة بالمركز المصري لحقوق المرأة.
- التنوع في الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة من حيث (المستوى التعليمي، الفئة العمرية، المنطقة السكنية، الوظيفة، الحالة الاجتماعية).

مبررات اختيار العينة:

- إن المركز المصري لحقوق المرأة يعدُّ من أكثر منظمات المجتمع المدني اهتمامًا بقضايا حقوق المرأة خاصةً المُتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة المصرية.
- تعدد وتنوع البرامج والأنشطة المُتاحة في المركز المصري لحقوق المرأة التي تهدف إلى تمكين المرأة المصرية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مدة تطبيق الدراسة الميدانية:

استغرق تطبيق الأدوات البحثية التالية: (استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة) مدة١٦يومًا من أواخر شهر أبريل حتى منتصف شهر مايو سنة ٢٠٢١.

الخصائص الديموجرافية للعينة:

جدول (١): توزيع العينة تبعًا للنوع

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	١٠	٣٣,٣٪
أنثى	٢٠	٦٦,٧٪
الإجمالي	٣٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق رقم (١) توزيع عينة الدراسة تبعًا للنوع؛ حيث جاءت نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور، فجاءت نسبة٦٦,٧٪ للإناث يليها نسبة ٣٣,٣٪ للذكور.

جدول (٢): توزيع العينة تبعًا للفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
من ٢١سنة إلى أقل من٣٠سنة	٣	%١٠.٠
من ٣١سنة إلى أقل من ٤٠سنة	١٨	%٦٠.٠
من ٤١سنة إلى أقل من ٥٠سنة	٥	%١٦.٧
من ٥١سنة إلى أقل من ٦٠سنة	٤	%١٣.٣
٦٠سنة فأكثر	٠	%٠
الإجمالي	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) توزيع عينة الدراسة تبعًا للفئة العمرية، ووقعت النسبة الأكبر من العينة ٦٠,٠٪ في الفئة العمرية من٣١سنة إلى أقل من٤٠سنة، يليهاالفئة العمرية من٤١سنة إلى أقل من ٥٠سنة بنسبة١٦,٧٪، يليها الفئة العمرية من٥١سنة إلى أقل من ٦٠سنة بنسبة١٣,٣٪، يليها الفئة العمرية من٢١سنة إلى أقل من ٣٠سنة بنسبة١٠,٠٪، يليها الفئة العمرية ٦٠سنة فأكثر بنسبة ٠٪.

جدول (٣): توزيع العينة تبعًا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمى	التكرارات	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	٠	%.٠
حاصل على مؤهل متوسط	٢	%٦.٧
حاصل على مؤهل فوق متوسط	١٠	%٣٣.٣
حاصل على مؤهل جامعي	١٧	%٥٦.٧
حاصل على مؤهل فوق جامعي	١	%٣.٣
الإجمالي	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) توزيع العينة تبعًا للمستوى التعليميأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة حاصلون على مؤهل جامعيبنسبة٥٦,٧٪، يليها بنسبة ٣٣,٣٪ الحاصلون على مؤهل فوق متوسط، يليها بنسبة ٦,٧٪ الحاصلون على مؤهل متوسط، يليها بنسبة ٣,٣٪ الحاصلون على مؤهل فوق جامعي، يليها بنسبة ٠٪ يقرأون ويكتبون.

جدول (٤): توزيع العينة تبعًا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	٩	%٣٠.٠
متزوج	١٣	%٤٣.٣
مطلق	٥	%١٦.٧
أرمل	٣	%١٠.٠
الإجمالي	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) توزيع العينة تبعًا للحالة الاجتماعية؛ أن النسبةالأكبر من عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية متزوج بنسبة ٤٣,٣٪، يليها بنسبة ٣٠,٠٪ من حالتهم الاجتماعية أعزب، يليها بنسبة ١٦,٧٪ من حالتهم الاجتماعية مطلق، يليها بنسبة ١٠,٠٪ من حالتهم الاجتماعية أرمل.

الخصائص الديموجرافية لعينة المقابلات:

الحالة	السن	المستوى التعليمي	الوظيفة	الحالة الاجتماعية	محل الإقامة
ج.ع	٣٤	متوسط	ربة منزل	مطلقة	الجيزة
أ.ب	٣٠	عالٍ	المركز القومي للمرأة (حملات توعية المرأة)	آنسة	الجيزة
ف.ع	٤٥	متوسط	ربة منزل	مطلقة	الجيزة
ن.ض	٣٣	فوق متوسط	ربة منزل	متزوجة	الشرقية
إ.ط	٣٥	عالٍ	سكرتيرة في شركة دعاية وإعلان	مطلقة	أسيوط

يتضح من الجدول السابق توزيع عينة المقابلات تبعًا لخصائصهم الديموجرافية:

فيما يتعلق بالسن يُلاحظ أن الفئة العمرية من ٣٠سنة إلى أقل من ٣٥سنة بلغت ٣مفردات، ومن ٣٥سنة إلى ٤٥سنة بلغت مفردتين.

بالنسبة للمستوى التعليمي يُلاحظ أن مفردتين مؤهلهما متوسط، ومفردتين حاصلتين على مؤهل جامعى، ومفردة واحدة حاصلة على مؤهل فوق متوسط.

بالنسبة للحالة المهنية يُلاحظ أن ٣مفردات ربات منزل، ومفردتين عاملات.

بالنسبة للحالة الاجتماعية يُلاحظ أن ٣مفردات مطلقات، ومفردة واحدة آنسة، ومفردة واحدة متزوجة.

بالنسبة لمحل الإقامة يُلاحظ أن ٣مفردات يُقِمْن في الجيزة، ومفردة في الشرقية، ومفردة في أسيوط.

أساليب التحليل والتفسير:

أساليب التحليل:

اعتمدت الدراسة الحالية وفقًا لمنهجها وطرقها وأداتها على أسلوبين من أساليب التحليل، هما:

التحليل الكمي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان ومقياس التمكين السياسي، وتم تطبيقها على عينة من العاملين بالمركز المصري لحقوق المرأة؛ بالأضافة إلى الاستناد إلى حزمة البرنامج الإحصائيspss في تحليل البيانات الكمية.

التحليل الكيفي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال دليل المقابلة، الذييعد مكملًا للتحليل الكمي، ومفسرًا للنسب الإحصائية من خلال الوقوف على ملامح الظاهرة محل الدراسة وخـصائصها.

بالنسبة لأساليب التفسير:

اعتمدت الدراسة الحالية في تفسير بياناتها على التفسير البنائي؛ بالأضافة إلى المقولات النظرية للكشف عن الدور الذي يقوم به المركز المصري لحقوق المرأة لتفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية.

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولًا- مناقشة النتائج تبعًا لأهداف الدراسة:

الهدف الأول: الكشف عن مفهوم المركز المصري لحقوق المرأة عن التمكين السياسي للمرأة.

أكد جميع العاملين بالمركز على أن المركز المصري لحقوق المرأة هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية، ويعد من المراكز القليلة التي تعنى بدعم الحقوق السياسية والمدنية للمرأة بجانب الخدمات القانونية الأساسية التي تقدم للنساء غير القادرات فضلًا عن برامج إعداد القيادات النسائية، كما يهتم المركز بدعم ومساندة المرأة المصرية في نضالها من أجل الحصول على حقوقها السياسية كاملة، وأن يصبح هناك نساء قادرات على الاختيار والمشاركة السياسية الفاعلة، ويصبح لديهن القدرة على الوصول للعدالة؛ كما يسعى المركز إلى تمكين النساء من رفع أصواتهن والمطالبة بحقوقهن، وأن يصبح المجتمع المصري ديموقراطيًّا يحترم النساء كشريك كامل في الحياة، ورفض جميع أشكال التمييز الجارية ضد المرأة؛ بغية النهوض بالمجتمع المصري.

الهدف الثاني: التعرف على البرامج والأنشطة التي تعتمد عليها المنظمة المعنية لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

أكد غالبية العاملين بالمركز على أن المركز المصري لحقوق المرأة يشهدتتعدد فى البرامج والأنشطة السياسية لتمكين المرأة سياسيًّا؛ أبرزها:

برنامج المرأة و التحول الديمقراطي بنسبة٤٣,٨٪، الذي يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة المصرية

في الحياة السياسية ولجان المرأة والنقابات المهنية حول أهمية اختيار النساء كمرشحات وقياديات؛ يليه برنامج تنمية ثقافة الديمقراطية ومحاربة العنف بنسبة ٣٣,٦٪،الذي يهدف إلى محاربة العنف والإكراه والتهديد في أثناء الانتخابات الأمر الذي يسهم في فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، وذلك من خلال نشر الوعي بمفاهيم حقوق المرأة والإنسان والانتخابات كأداة لتحصين مصالح المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تنمية المجتمع، يليه برنامج مبادرة وصول النساء للعدالة بنسبة ٢٢,٦٪؛ يهدف ذلك البرنامج إلى نشر الوعي بحقوق المرأة السياسية وكيفية المطالبة بها وتدعيمها بين مختلف فئات الشعب والإعلام وصناع القرار.

تعددت آراء النساء المستفيدات من المركز حول البرامج والأنشطة المُقدمة في المركز، ومدى فعاليتها؛ حيث يرى بعضهن أنها برامج مفروضة من الممول ولا تعبر عن احتياجات النساء؛ كما أن تلك البرامج سواء أكانت مشاريع تنموية أو ندوات ولقاءات مع الأحزاب السياسية ولجان المرأة والنقابات المهنية حول أهمية اختيار النساء كمرشحات وقيادات لاتؤدي بالضرورة لتغيير أحوالهن؛ نتيجة افتقارها لبناء المهارات والخبرات التي تؤهل المرأة للدخول في الحياة السياسية، كما يرى بعض المشاركات أن هياكل هذه البرامج غير مهيأة لتنمية الوعي السياسي للمرأة، وهي نمطية ومكررة أحيانًا، كما يؤكدبعضهن على أن الشكل التنظيمي الذي يتبعه المركز يتيح فرصًا أقل للنساء لخوض المعركة السياسية؛ في حين ترى قلة من النساء أن البرامج ساعدت على بناء شخصيتهن، وزادت من ثقافتهن السياسية، وأدت إلى تحقيق ذواتهن. كما أجمعت أغلبية العينة المترددة على المركز أن أفضل البرامج والأنشطة التي قدمها المركز لتمكين المرأة سياسيًّا، وكان له تأثير فعال في تنمية مهاراتهن السياسية برنامج المرأة والتحول الديمقراطي؛ حيث يتناول مفاهيم المساواة والعدالة والحرية وحقوق الإنسان؛ من خلال لقاءات وندوات مع الأحزاب السياسية حول أهمية اختيار المرأة كمرشحة وقيادية وزيادة مهارتها السياسية بناءً على استجابات المبحوثات من المترددات على المركز،ويمكن وصف البرامج والأنشطة التي يقدمها المركز بالمحدودية؛ فهي تهتم بتنفيذ البرنامج أكثر من فعاليته.

الهدف الثالث: التعرف على الفئات المُستهدفة من جانب المركز المصري لحقوق المرأة؛ لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

تبين أن المركز يقدم البرامج والأنشطة السياسية وتنمية القدرات والمهارات السياسية لدى الفئات المتعلمة؛ حيث يخدم المركز الفئات التعليمية ذات المؤهلات المتوسطة حتى المؤهلات العليا والغالبية العظمى المُترددة عليه من السيدات ذوات التعليم المتوسط بنسبة ٨٣٪ مع انخفاض فئة المؤهلات العليا بنسبة ١٧٪؛ كما تبين عدم وجود أميات يترددن على المركز لتنمية وعيهن السياسي، ومشاركتهن السياسية الفعالة في المجتمع.

كما تبين أن غالبية النساء المُستهدفات من جانب المركز لتمكينهن سياسيًّا تتراوح أعمارهن ما بين

٣٢:٢١سنة بنسبة ٩٢٪، ويعدُّ ذلك شرطًا من شروط برنامج المركز؛ حيث إن لكل برنامج فئة عمرية.

كما تبين أن الحالة الاجتماعية للغالبية العظمى من السيدات المستفيدات من المركز مطلقات، ونسبة قليلة منهن لم يسبق لهن الزواج، وبالتالي تتمركز الاستفادة لدى النساء المطلقات.

كما تبين أن الغالبية العظمى من النساء المُستهدفات من المركز لتمكينهن سياسيًّا ليس لديهن وظيفة حالية بنسبة ٩٤,٨٪ مقابل قلة منهن يعملن بنسبة ٥,٢٪.

الهدف الرابع: رصد دوافع انضمام النساء للمركز المصري لحقوق المرأة.

أعربت المشاركات في المركز عن أن هناك دوافع أسهمت بشكل رئيس في انضمامهن للمركز المصري لحقوق المرأة، وتتبلور في:

١. اكتساب مهارات جديدة.
٢. التأهيل النفسي لسوق العمل.
٣. الحاجة المادية والمعرفية.
٤. الشعور بالقهر والعنف الموجه ضدها.
٥. بناء الشخصية النسوية، وبناء الذات.
٦.الوصول إلى منصب في المركز.

بناءً على ما سلف ذكره؛ يمكن القول إن هناك حاجة ملحة ورغبة شديدة لدى النساء في بناء الذات والخروج من القهر والذل والقالب الذي وضعها فيه المجتمع الذكوري بوصفها مفعولًا به، وليست الفاعل المنتج والمهم في المجتمع الأمر الذي يعرقل حركة التنمية المجتمعية.

الهدف الخامس: الكشف عن المعوقات التي تواجه المنظمة في تفعيل التمكين السياسي للمرأة المصرية.

اختلفت الآراء المُتعلقة بالمعوقات التي تواجه المركز المصري لحقوق المرأة؛ فمن وجهة نظر العاملين بالمركز تمركزت المعوقات في: المعوقات الفنية التي تتجسد في قلة الموارد البشرية المعنية بحقوق المرأة بنسبة ٥١,٣٪، يليهاالمعوقات الراجعة للمرأة المُستهدفة من المركز لتمكينها سياسيًّا التي تتجسد في غياب استراتيجية واضحة وشاملة للحركة النسائية بنسبة٢٣,٨٪، يليها المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تتجسد في القانون المنظم لعمل الجمعيات الأهلية،وما يشكله من معوقات للعمل الأهلي بنسبة ١٨,٤٪، يليها المعوقات المجتمعيةالتي تتجسد في عدم تكامل الجهود المبذولة، وعدم اعتبار قضايا النساء قضايا شأن عام بنسبة ٦,٥٪.

وعلى طرف نقيض تجسدت المعوقات من وجهة نظر السيدات المترددات على المركز في النظرة الدونية والمجتمع الذكوري الذي يعشن فيه، وأخرى ترى أنها ترجع لدور الأحزاب وذكوريتها، وعبرت إحدى المشاركات عن ذلك بقولها: (الخلل فينا احنا الستات حقنا بيتاخد مننا ولازم ندافع عن حقوقنا ونفسنا) وعبرت أخرى عن أن المعوقات ترجع إلى افتقار المرأة إلى أوراقها الرسمية لخوض المعركة السياسية، وهناك مشاركة ثالثة ترى أن هناك معوقات متمثلة فى عدم ملاءمة المقر وتجهيزاته لعمل المنظمة، فيمارأت رابعة أن هناك عدم ملاءمة في عدد العاملين بالمركز؛ حيث كانت الأنشطة تقوم على

٢٢موظفة ولكن أصبحت تقوم بها الآن ٨ موظفات فقط، ويرجع ذلك إلى تحجيم عدد المشروعات؛ بسبب الضغط من جانب الدولة على هذه المنظمات وعدم تشجيعها، وأخيرًا يُلاحظ تعدد وتنوع المعوقات بين النساء المستفيدات التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.

ثانيًا- مناقشة النتائج تبعًا للمقولات النظرية المفسرة للدراسة:

النظرية النسوية:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن المركز المصري لحقوق المرأة يتفق مع المقولات النظرية المُتعلقة بالاتجاه النسوي، حيث يسعى المركز إلى المطالبة بحقوق المرأة المدنية والسياسية في إطار مجتمع ينهض بناؤه على الهيمنة الذكورية، كما يسعى المركز إلى منح المرأة حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بوصفها مواطنة لها كل الحقوق والحريات العامة، وحق التساوي في الفرص الأمر الذي يسهم بشكل رئيس في دفع عجلة التنمية المجتمعية، كما يقوم المركز بتسليط الضوء على النماذج الإيجابية من نساء الحركة السياسية قديمًا وحديثًا أمام الشابات الأمر الذي يساعد على تشجيعهن على السير بخطوات متسقة على طريق أصحاب الخبرات.

مدخل التمكين:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن المركز المصري لحقوق المرأة يتفق تارة ويختلف تارة أخرى مع المقولات النظرية المُتعلقة بالتمكين؛ حيث يسعى المركز إلى دعم ومساندة المرأة المصرية في نضالها من أجل الحصول على حقوقها السياسية كاملة، وذلك من خلال الاستعانة بعدد من البرامج والأنشطة التي ينفذها المركز لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية على أرض الواقع وعلى طرف نقيض يُلاحظ أن المركز المصري لحقوق المرأة يواجهه العديد من المعوقات في وصول المرأة للعدالة والحرية والمساواة كما أنه لا يستطيع تحقيق الديمقراطية للمرأة؛ بسبب تقييد المركز في ممارسة برامجه وأعماله من خلال تدخل الدولة في الشؤون الإدارية والمالية، وتحديد النطاق الذي يمارس فيه المركز تنفيذ برامجه وأنشطته الأمر الذي ينعكس سلبًا على دوره في تحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

ثالثًا- نتائج عامة:

من خلال العرض السابق لدور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية،يمكن استنتاج ما يلي:

لم يستقر المركز المصري لحقوق المرأة بعد في رسم تشكيلات واضحة لمفهوم التمكين السياسي للمرأة، ولايزال في طور التبلور.

قصر المركز المصري لحقوق المرأة في البرامج والأنشطة الداعمة والنامية بمنظومة التمكين السياسي للمرأة المصرية.

افتقار المركز المصري للكفاءات الإدارية والتخصصية، حيث إن العاملين الإداريين غير مؤهلين نتيجة لغياب برامج جيدة لتأهيلهم وبناء قدراتهم.

معاناة النساء المستفيدات من إشكالية المشاركة في تخطيط وتنفيذ البرامج فيـإطار ثقافة سياسية للمركز مُفتقدة لقيم الشفافية والقواعد الأخلاقية تسهم في بلورة السلبية واللامبالاة لديهن،الأمر الذي يؤثر على الأداء والمشاركة المجتمعية.

لم يقدم المركز المصري لحقوق المرأة الطموحات السياسية بالشكل المتوقع للسيدات المترددات على المركز؛ نتيجة لمحدودية برامج وأنشطة المركز كما أنها لا تعبر عن احتياجات المرأة بقدر تعبيرها عن طموحات واحتياجات الممول.

يعاني المركز المصري لحقوق المرأة من ممارسة الضغوط في اتجاه القرارات والسياسات التي يتبعها من قبل الحكومة، وذلك في نطاق ممارسة نشاطه والتعبير عن ذاته كقوى اجتماعية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- إحسان محمد الحسين (١٩٩٩)؛ موسوعة علم الاجتماع، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

٢- أحمد زايد (٢٠٠٧)؛ المرأة في دراسات المجتمع المدني، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "المرأة والحياة العامة: قضايا التمكين والمشاركة في الدراسات والبحوث الاجتماعية"، منظمة العمل العربية، دمشق.

٣- أماني قنديل (٢٠٠٥)؛ مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في حالة مصر، مجلة الثقافة الجديدة، القاهرة.

٤- أماني قنديل (٢٠٠٨)؛ الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

٥- تقرير التنمية الإنسانية لعام٢٠٠٢(٢٠٠٢)؛ خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٦- تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠١٤)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٧- حامد خليل (٢٠٠٠)؛ الوطن العربي والمجتمع المدني، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، مج١، ع١، سوريا.

٨- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤)؛ الهيئة العامة للاستعلامات.

٩- رائد يوسف أحمد سناقرة (٢٠١٦)؛ أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١٠- ريا حفار الحسن-لمياء المبيض بساط (٢٠١٠)؛ التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية، مصر.

١١- السيد عبد الحميد إبراهيم مصطفى (٢٠١٧)؛ تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة المصرية: دراسة مطبقة على العاملين بمنظمات المجتمع المدني بمحافظتيْ القاهرة والجيزة، قسم تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج١، ع٥٧، أسيوط.

١٢- صابر بلول (٢٠٠٩)؛ التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٢٥، ع٢، دمشق.
١٣- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠١)؛ التنمية والنوع الاجتماعي، ط٤، الوحدة الثالثة، المكتب الإقليمي للدول العربية.
١٤- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٤)؛ دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
١٥- عبد الرحمن أبو شمالة (٢٠٠٦)؛ مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، فلسطين.
١٦- عزة عبد المحسن خليل (٢٠٠٦)؛ الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
١٧- علي ليلة (٢٠٠٧)؛ المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
١٨- غادة علي موسى (٢٠٠٨)؛ حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية: نماذج من مؤسسات رسمية أهلية، ورقة مقدمة إلى ندوة "حقوق الإنسان في الخطاب السياسيوالحقوقي المعاصر في الدول العربية"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قطر.
١٩- كهينة جربال (٢٠١٧)؛ دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع١، الجزائر.
٢٠- لجنة المنظمات غير الحكومية حول وضع المرأة (٢٠١٧)؛ دليل للمنظمات غير الحكومية والناشطين/ات في مجال حقوق الإنسان النسائية في الأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة، نيويورك.
٢١- مريم محمود المزين (٢٠١٢)؛ دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بناء قيادة نسوية شابة، مركز دراسات المجتمع المدني، القاهرة.
٢٢- مصطفى خلف عبد الجواد (٢٠٠٩)؛ نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة، عمان.
٢٣- منى ذو الفقار (١٩٩٢)؛ المرأة المصرية في عالم متغير: دراسة تحليلية، مطبعة وهبة، القاهرة.
٢٤- مها عزت محمد أبورية (٢٠١٧)؛ دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية: انتخابات البلدية ٢٠١٥ أنموذجًا، شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، مج٣٤، ع١٣٦، الشارقة.
٢٥- المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧)؛ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: الرؤية ومحاور العمل، ط١، القاهرة.
٢٦- المكتب الإقليمي للدول العربية (٢٠٠٦)؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥ – نحو

نهوض المرأة في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، المطبعة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

٢٧- نهاد أبو القمصان (٢٠١٣)؛ الخروج من قلب برميل بارود، المركز المصري لحقوق المرأة، القاهرة.

٢٨- وثيقة الأمم المتحدة (١٩٩٥)؛ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الجلسة ١٦، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، بيجين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Diane Barthel &Gordon Marshall (1994); The Concise Oxford dictionary of sociology, Oxford University press, New York.

2- Gita Sen (2015); Goal 5—Achieving Gender Equality and Empowering Women and Girls: Is SDG 5 Missing Something? United Nations, United States.

3- Melanie Reimer (2011); Promoting Democracy & increasing political participation: The role of civil society in chad, Civil society Assessment Report, Counterpart International, Arlington.

4- UNDP (2021); Goal 5: Gender equality, Arab States.

5- UNFP (2006); Gender Equality: An end in itself and a cornerstone of development, United Nation.

ثالثًا: المراجع الإلكترونية:

١- فتوح الشاذلي(٢٠١٤)؛ قراءات في دستور مصر ٢٠١٤ (٣): أضواء على حقوق المرأة المصرية في الدستور الجديد، المفكرة القانونية، متاح على الرابطhttps://legal-agenda.com

٢- منظمة المرأة العربية (٢٠١٦)؛ التمكين السياسي للمرأة، جامعة الدول العربية، متاح على الرابط http://www.arabwomenorg.org

٣- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (د.ت)؛ نبذة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية، متاح على الرابط https://arabstates.unwomen.org

٤- المركز المصري لحقوق المرأة؛ متاح على الرابطhttp://ecwronline.org

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Issue No. 6

October 2022

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein